المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/06/2015

محمد الخمليشي: قيم حقوق الإنسان هي أفق لكل الذاكرات المبعدة والمنسية والمهمشة

11048/1-16

حاوره: عمر اليوسفي

استضاف المغرب أشغال الملتقى الدولي الرابع لمواقع الضمير، في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالرباط، من 11 إلى 14 يونيو 2015. وكما هو معلوم، فقد تم تنظيم هذا الملتقى من قبل مركز حقوق الانسان للذاكرة والأرشيف والتحالف الدولي لمواقع الضمير. وبالشراكة مع مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الانسان: والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومؤسسة أرشيف المغرب. بالإضافة هيآت مدنية: ذاكرة البيضاء، مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والسلم، المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف وجمعية الريف لحقوق الانسان.

حضر الملتقى، بالإضافة إلى أعضاء التحالف الدولي لمواقع الضمير في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فعاليات أكاديمية وحقوقية وإعلامية متنوعة. استهل الملتقى أشغاله، يوم 11 يونيو بجلسة افتتاحية، عمومية، بمؤسسة أرشيف المغرب. كما تم استئناف أشغال الملتقى، أيام 12 و13 و14 يونيو 2015 في قاعة العروض بفندق العاصمة بالرباط.

16

محمد الخمليشي رئيس " مركز حقوق الانسان للذاكرة والأرشيف":

قيم حقوق الانسان هي أفق لكل الذاكرات المبعدة والمنسية والمهمشة

11048/1-16

حاوره:عمر اليوسفي

انعقد بالرباط. من 11 إلى 14 من شهر يونيو 2015، الملتقى الدولي الرابع لمواقع الضمير والذاكرة في جهة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، بمبادرة من التحالف الدولي لمواقع الضمير وبالشراكة مع مركز حقوق الانسان للذاكرة والأرشيف- المغرب. واعتباراً لأهمية الملتقى، الذي يأتي في ظرفية تشهد فيه المنطقة العربية حراكاً اجتماعياً وسياسياً، نوعياً، تزامن مع ما سمي بالربيع العربي، وأرخى بآثاره البليغة على معظم الدول العربية، واختلف في تقديره المتتبعون، إيجاباً وسلباً.

عن سياقات هذا الملتقى وأهدافه وأشغاله وتوصياته، وتعميماً للفائدة كان لنا هذا الحوار، مع الأستاذ محمد الخمليشي، رئيس مركز حقوق الانسان للذاكرة والأرشيف ومنسق الملتقى.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

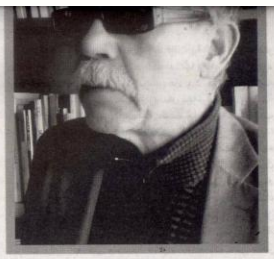

محمد الخمليشي

حيث توارت إلى الوراء شعارات: الحق والحرية والكرامة والعدالة في معناها الانساني الكوني، لتحل محلها وفي الصدارة، مفاهيم أكثر انغلاقا وانحسارا من قبيل الهوية الدينية والطائفية أو العشائرية

❑ عمر اليوسفي: بداية، كيف يمكنكم توصيف أشغال هذا الملتقى؟

■ محمد الخمليشي: استضاف المغرب أشغال الملتقى الدولي الرابع لمواقع الضمير، في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالرباط، من 11 إلى 14 يونيو 2015. وكما هو معلوم، فقد تم تنظيم هذا الملتقى من قبل مركز حقوق الانسان للذاكرة والأرشيف والتحالف الدولي لمواقع الضمير، وبالشراكة مع مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الانسان: والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومؤسسة أرشيف المغرب. بالإضافة هيآت مدنية: ذاكرة البيضاء، مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والسلم، المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف وجمعية الريف لحقوق الإنسان.

حضر الملتقى، بالإضافة إلى أعضاء التحالف الدولي لمواقع الضمير في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فعاليات أكاديمية وحقوقية وإعلامية متنوعة. استهل الملتقى أشغاله، يوم 11 يونيو بجلسة افتتاحية، عمومية، بمؤسسة أرشيف المغرب، كما تم استئناف أشغال الملتقى، أيام 12 و13 و14 يونيو 2015 في قاعة العروض بفندق العاصمة بالرباط.

تخللت أشغال الملتقى زيارات لكل من مؤسسة أرشيف المغرب، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، بالإضافة إلى المعتقل السري السابق درب مولاي الشريف ومقبرة أحداث 1981، بمدينة الدار البيضاء. كانت الزيارات فرصة للمشاركين في الملتقى للتعرف عن قرب على سير المؤسسات الوطنية والمعنية بحقوق الانسان، وكذا التعرف جوانب رمزية من ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، في العلاقة مع التجربة المغربية في العدالة الانتقالية.

ارتباطا بالسياقات الثقافية والسياسية في الجهة العربية، و بتحولاتها المتسارعة، فقد انحصر موضوع اشتغال هذا الملتقى الرابع، تحت شعار : "السمعي البصري: الامكانات والوسائط: أية استراتيجية لإرساء مواقع الضمير وحفظ الذاكرة؟ ". وبذلك فقد اشتغل المشاركون والمشاركات، على امتداد يوم 12 يونيو، ضمن ورشات تدريبية، من تنشيط السيدة دبانا كارولينا، على تجربة متحف الكلمة والصورة (MUPI) من السالفادور. كما انفتح المشاركون في اليوم الموالي على التجربة المغربية، ضمن ورشة تدريبية، من تنشيط المخرج السينمائي رشيد قاسمي والناقد السينمائي أحمد بوغابة.

❑ عمر اليوسفي: ما هي السياقات التنظيمية، إذن، التي يأتي فيها هذ الملتقى؟

■ محمد الخمليشي: يأتي هذا الملتقى في سياق برامج التشبيك التي يقوم بها التحالف الدولي لمواقع الضمير، فيما بين المؤسسات المتحفية والفعاليات الجمعوية والمؤسساتية المعنية بتثمين ذاكرات ظلت مخفية تحت طائلة النسيان، تقاوم كل أشكال القبح والعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

❑ عمر اليوسفي: على ذكر التحالف الدولي لمواقع الضمير، هل لك أن توضح اكثر طبيعة وأهداف هذا التحالف؟

■ محمد الخمليشي: فعلاً، التحالف الدولي لمواقع الضمير قام في الأصل استجابة لضرورة التنسيق بين المبادرات المتحفية، من منطلق الحاجة إلى التذكر ضد النسيان والذي يعني، أساساً، استحضار ذاكرات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وللقانون الدولي الانساني، لتمكين الأجيال الصاعدة من تعلم الدروس من الماضي؛ و لتعزيز سبل الحوار لترسيخ قيم حقوق الانسان. فالتحالف الدولي لمواقع الضمير، إذن، يتشكل كشبكة دولية من المواقع التاريخية، عبر العالم، تهدف إلى إحياء ذكرى النضالات الإنسانية من أجل العدالة عبر المعالجة الحضارية والجمالية للذاكرة، وباعتماد المقاربات التفاعلية، التي تؤكد على مبدأ إشراك الجمهور في نقاش قضاياه الراهنة لاستخلاص الدروس المستفادة ومن أجل العمل في أفق مستقبل أكثر عدالة وإنسانية.

لقد تأسس التحالف الدولي لمواقع الضمير، بداية، من تسعة مواقع ومؤسسات متحفية ليتشكل بعدها كحركة عالمية تضم، الآن، أزيد من 200 موقعا، عبر 55 بلدا عبر العالم، وتتوزع شبكات جهوية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية و منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا السياق ظل التحالف الدولي لمواقع الضمير يساعد أعضائه الناشئة على تحويل أماكن الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي إلى فضاءات عمومية وديناميكية (متاحف، ساحات عمومية، حدائق...) تحفظ ذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. و بذلك صار حتى الآن، أزيد من 20 مليون شخص يقومون بزيارة مواقع الضمير والذاكرة، للمشاركة في البرامج التدريبية والتربوية التي تربط الماضي بالحاضر و تسمح بتبادل الذاكرات بين الفئات والأجيال، حتى يتكرر ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

وبالتالي، يمكن تركيز القيمة المضافة التي يتمثلها التحالف الدولي لمواقع الضمير، في مستويين : فالأول، يرتبط بتقديم وتنسيق الدعم الفني والتقني لفائدة المواقع، أعضاء التحالف. و أما المستوى الثاني، فهو مرتبط بالتربية على حقوق الانسان والنهوض بها، ويتعلق بتطوير وتبادل الممارسات الفضلى في تطوير و تفعيل البرامج والمهارات التفاعلية المبتكرة. وفي هذا الصدد، لا تخفى قيمة المرافعة، لدى المؤسسات الوطنية والدولية، ولدى جمعيات الضحايا وكل الحركة الحقوقية، في موضوع إدراج مبادرات حفظ الذاكرة في عمليات بناء السلام و جهود العدالة الانتقالية.

❑ عمر اليوسفي: يبدو أن هذه الدينامية التي يتمثلها التحالف الدولي لمواقع الضمير، تشير إلى مكانة خاصة لمفهومي الذاكرة و الضمير ، فكيف تقرؤون حضور مفهومي الذاكرة والضمير في سياق زمننا الراهن؟

■ محمد الخمليشي: بالفعل، لقد أضحى مفهوم الذاكرة يحتل مكانة مركزية، في الخطابات الفلسفية والثقافية. جرى ذلك، فقط منذ بضعة عقود. كما جرى استعمال مفهوم الضمير إشارة إلى الضمير الانساني، المرتبط بقيم حقوق الانسان كافق لكل الذاكرات المُبعدة والمنسية والمهمشة. فقضايا الذاكرات أصبحت معولمة الاستعمال، إذ أننا نعيش فعلا، زمن التجلي العالمي للذاكرة. إن هذا التحول المعاصر عم كل البلدان واتسع لدى كل الفئات الاجتماعية والسياسية والمجموعات الإثنية والطائفية والعائلية... فكل المجموعات البشرية صارت تعود لتعكس أحلك فترات ماضيها، سواء تعلق الأمر بأزمنة الديكتاتوريات الشمولية أو بالحروب الأهلية أو العالمية، بل وكذلك بالماسي الناجمة عن مسارات مقاومة الاستعمار... فكل المجتمعات، إن، اندفعت بقوة نحو امتلاك الأدوات الكفيلة بالتعرف على حقيقة ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

لقد اتخذت هذه الدينامية المستجدة والمتعلقة بالذاكرة والضمير، طابع الشمولية والعمق والتشخيص الدائم والعملي، في نفس الوقت. كما اتخذت أشكال خطابية متعددة، تمثلت في انتقاد خطاب التاريخ الرسمي من جهة، واستعادة آثار القمع والتهميش، المدفوع، سابقا، بعيدا، في غياهب النسيان. لعلها، موجة عارمة تنسحب على كل العالم لتعيد ربط الماضي ؟ واقعيا كان أو متخيلا – بالحاضر والمستقبل.

و إذا كان استعمال الذاكرة قد أضحى معولماً، بفضل تكنولوجيات التواصل الاجتماعي الجديدة، فإن مسار تحرير الذاكرات والضمير قد تم إرساؤه أيضاً، بفضل وسائل تعبيرية تمثلت في المتاحف بما تفترضه من تأثيث جمالي وتربوي، بالكلمة والصورة والصوت و النُصب والإيقونات...

كذلك، التأمت مواقع الضمير والذاكرة في إطار تحالف دولي لاستعادة ذاكرات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتفعيلها بهدف أن لا يتكرر ما جرى.

❑ عمر اليوسفي: قد يلاحظ المرء أن هذه الحركة، التي يتمثلها التحالف الدولي لمواقع الضمير، هي بدورها ذات نشأة غربية، إن لم نقل ذات أرضية ثقافية ودينية مغايرة لسياق المنطقة العربية، كما يدل على ذلك ازدهار تلك المتاحف والفضاءات والحدائق التذكارية في أمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا والغرب الأوروبي... عكس ما نلاحظه في المغرب، مثلا ، حيث غياب المتاحف والنصب التذكارية وبخاصة التماثيل التشخيصية للذاكرة الوطنية بما فيها ذاكرة سنوات الرصاص.

فما طبيعة السياق الثقافي، الذي مكن من استنبات هذه الفكرة المرتبطة بحفظ الذاكرة من خلال مواقع مادية للضمير والذاكرة؟

■ محمد الخمليشي: بصفة عامة، ولو تذكّرنا، فقط، أنه منذ القرن الخامس عشر، كانت السيادة للحروب الصليبية، ولمحاكم التفتيش، و لمحارق جماعية، مروراً بتحرحيل الأفارقة كعبيد إلى أمريكا، ناهيك عن المآسي الفظيعة الناتجة عن الحروب الكونية، الأولى والثانية، إضافة إلى الجرح الذي خلفه نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا وكذا الجروحات التي خلفتها الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، وبخاصة، في منطقتنا العربية ... بل، لا زال ثمّة شعب فلسطيني، يعيش لامبالاة دولية وراء الجدران، في وضعية تمييز عنصري خصوصاً بعد الامعان في ضمّ المزيد من أراضيه، بالاستيطان و شن الحروب ضده، مما يزيد وضعه تأزّماً. وصولا إلى ما يحدث الآن، في سوريا والعراق وليبيا واليمن...من حروب أهلية بعدة فاعلين، وحرب دولية بعدة زبائن ووكلاء في آن واحد.

ففي غفلة من الضمير الانساني يتم شن الحروب بتواطؤ معمم، قد لا نجد معه، أية صعوبة للقول أن هذه البقعة من جغرافية العالم، المسماة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا زالت تمثل مسرحًا لعنف مستدام. فالمنطقة، تشهد اتساع التطرّف، الذي لا يقتصر فقط على التطرّف الديني والهوياتي والثقافي، بل يتعداه أيضا إلى تطرّف الاستبداد.

و في الجهة العربية، فقد تزامن تاسيس شبكة مواقع الضمير والذاكرة مع بدايات "الربيع العربي" سنة 2011، حيث كشفت الأحداث السياسية والاجتماعية، ذات العلاقة، عن صفحات من آلام والعذابات لملايين البشر الذين كانوا ضحية سلب الحرية والحط من الكرامة والقتل والاغتيال والتعذيب والسجن والإذلال، منذ التدخلات الاستعمارية ومرورا بأزمنة الاستقلالات الوطنية. ومما لا شك فيه، أن ذات الأحداث أزاحت الستار، كذلك، عن صفحات من المقاومة للظلم والقهر والاعتداءات على كرامة الإنسان.

❑ عمر اليوسفي: لا شك، أن المتتبع العادي للحراك الثقافي والسياسي في هذه الجهة العربية، يدرك بسهولة ما آلت إليه الأمور من ارتداد أكثر خطورة، في مسار ما يسمى بالربيع العربي. تحضرني، هنا، ما تقوم به الجماعات الإسلاموية المتطرفة من قبيل "داعش" و"النصرة" ... في العراق وسوريا و ليبيا من تقتيل وهدم، لم يقف عند حدود الأطراف المتنازعة، بل شمل كل إيقونات وآثار التراث الانساني. تجاه هذا الوضع، كيف تدركون، سبل المواجهة لحفظ الذاكرة ومواقع التراث الانساني؟

■ محمد الخمليشي: صحيح ما تفضلت به من توصيف. وبالفعل، فإنا نعيش حالة الانفجار الضخم للتناقضات الداخلية، وهو الانفجار الذي انسحبت ارتداداته على كل الجغرافية السياسية والثقافية في المنطقة. فلئن كان الحراك الاجتماعي مع ما كان يُسمى بالربيع العربي قد رفع شعارات: الكرامة والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم، بكل ما تحمله من آمال للقطع مع الظلم والفساد الاستبداد والانتهاك لكرامة الإنسان؛ فإنه كذلك، فجر التناقضات الذاتية والموضوعية الكامنة في كل مجتمع مر به، حيث توارت إلى الوراء شعارات: الحق والحرية والكرامة والعدالة في معناها الانساني الكوني، لتحل محلها وفي الصدارة، مفاهيم أكثر انغلاقا وانحسارا من قبيل الهوية الدينية والطائفية أو العشائرية ... لينتهي الأمر إلى ظهور استقطابات نقيضة، من قبيل ما يمثله تنظيم "داعش" واستهوائه لألاف الشباب، بخطابه الارتدادي الذي لم يكتف بدفن شعارات الحراك فقط، بل طلق كل المفاهيم الانسانية والكونية.

لكن، وبالرغم من تناقض وتعقد مسارات التغيير في المنطقة العربية؛ فإن عبيدا من العذابات، تمت ترجمتها في أشكال تعبيرية في المقاومة. فما لبثت الشهادات و التعبيرات الإبداعية والأدبية (أدب السجون) و التشكيلية و السينمائية، تفرض حضورها الوازن، في سلم القيم، حيث يتم تداولها وتعميمها، بفضل مواقع التواصل الاجتماعي. لعلها، بذلك تصير مبادرات إبداعية وجمالية، تسعى، من جهة، إلى توثيق وتسجيل ما جرى ويجري. ومن جهة أخرى تعمل على بناء وتأثيث الذاكرة الجماعية للشعوب، تستفيد من دروس الماضي لبناء حاضر ومستقبل، شديد الارتباط بقيم الضمير الانساني.

❑ عمر اليوسفي: في العلاقة بين تعقد مسارات التغيير في هذه الجهة العربية، وهذه الدينامية التي يتمثلها التحالف الدولي لمواقع الضمير، كيف تدركون المخارج الممكنة من الأزمة؟

■ محمد الخمليشي: شك أن مسارات التغيير ، صادفت إنزياحات خطيرة، ادت إلى حروب، تدبوا في الأمد المتوسط بانها مستدامة. وبالوضع مخارج لهذه الأزمة، فقد تبدّت تجارب العدالة الانتقالية، كمسارات هامة، مكنت كثيراً من المجتمعات والدول من تثمين وتقدير ذاكرات عذابات الماضي، باعتبارها إحدى مرتكزات المصالحة والإنصاف والعدالة الاجتماعية. وبذلك فقط كان الاستعداد للتوجه الجماعي في بناء الحاضر والمستقبل.

في هذا السياق، ظلت التجارب في المنطقة العربية، طموحا للخروج من أزمة الاقتتال. لكنها بقيت مجردة بفعل تعقد الاكراهات المطروحة، إقليميا ودوليا. فقط يمكن للتجربة المغربية في العدالة الانتقالية، كما مثلتها "هيآة الإنصاف والمصالحة (2004–2005) أن تكون نموذجاً في كل الجهة العربية. فهي التجربة التي مكنت، من خلال جلسات استماع عمومية، نساء ورجال، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، من كسر جدار الصمت والتعبير والبوح عن العذابات، التي لحقتهم، زمن سنوات الرصاص (1956 ؟ 1999)

وغلاقة بمواقع الضمير والذاكرة، فقد أوصت هيآة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي، بتحويل المعتقلات السرية السابقة إلى مواقع الضمير والذاكرة. لكن رغم تعقد مسار هذا التحويل، فإن الإرادة الإستراتيجية لكل من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والضحايا وكذا المبدعين والفنانين، هي أعز ما يطلب لتفعيل برامج وطنية في هذا السياق.

فلعل طرد شبح الحرب والاقتتال الذي لا زال يسكن البلاد العربية اليوم، بشكل هاجسا للتحالف الدولي لمواقع الضمير . فلا غرو إن كانت بعض التجارب قد قاربت الموضوع بمهارات وخبرات عالية، كما يحدث مع تجربة جمعية "أمم" للتوثيق والأبحاث بيروت–لبنان، وهي التي اشتغلت، منذ 2005 على معالجة ماضي لبنان العنيف، الذي تجسد في الحرب الأهلية بين عامي 1975 و 1990، معتبرة أن هذا الاشتغال هو جوهري لطرد شبح تجدد الصراع الذي لا يزال يسكن البلاد اليوم. لهذه الغاية، كرست المنظمة موارد مهمة لأرشفة الماضي اللبناني، عبر جمع مروحة متنوعة من الأدلة والمصنفات التاريخية والمحافظة عليها والترويج لها علنا.

في غفلة من الضمير الانساني يتم شن الحروب بتواطؤ معمم، قد لا نجد معه، أية صعوبة للقول أن هذه البقعة من جغرافية العالم، المسماة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا زالت تمثل مسرحًا لعنف مستدام

المنظمة الديمقراطية للشغل تطالب بلجنة لتقصي الحقائق في نتائج الانتخابات المهنية

مصطفى الإدريسي

11048/2

رفضت المنظمة الديمقراطية للشغل النتائج المزورة والمطبوخة للانتخابات المهنية برسم سنة 2015، وطالبت بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذه الجريمة المكشوفة والمسيئة للبلد.

وقررت المنظمة الديمقراطية للشغل، في بلاغ توصلت الجريدة بنسخة منه ، تنظيم ندوة صحفية في شهر يوليوز 2015، من أجل إطلاع الرأي العام الوطني والدولي على النتائج الحقيقية التي حصلت عليها ، وتقديم الأدلة الدامغة لكشف مختلف الخروقات وعملية التزوير.

كما قررت تقديم الطعن أمام القضاء الإداري المغربي وتظلمات للمؤسسات الدولية المعنية، خاصة لمنظمة العمل الدولية، ومراسلة فرق المعارضة الديمقراطية بالبرلمان خاصة مجلس المستشارين الذي تمثل فيه الطبقة العاملة من أجل المطالبة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق في هذه الجريمة المكشوفة، والاستعانة بالشرطة العلمية للوقوف على ما شاب المحاضر من تزوير محكم في الحاسوب المركزي، وتحييد الفريق العامل وتعويضه باخرين للقيام بمهمة تزوير النتائج لمدة 20 يوما بتغيير الأرقام، وإدخال محاضر جديدة خارج المدة المحددة طبقا للقانون في نهاية يوم 10 من يونيو 2015.

كما سترفع المنظمة تظلماتها لدى المؤسسات الدستورية المعنية، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الانسان والمرصد الوطني لنزاهة الانتخابات .

ونددت المنظمة الديمقراطية للشغل بإقصائها في كل أطوار مسلسل التحضير للانتخابات المهنية، وعدم إشراكها في الجلسات التحضيرية التي عقدتها الحكومة ورتبتها مع المركزيات الأخرى رغم الاتصال بوزير التشغيل لتنبيهه لهذا الخرق السافر. مع حرمانها من الدعم المادي .

وسجلت المنظمة الديمقراطية للشغل عدم إشراك النقابات في لجن تتبع النتائج إقليميا، جهويا، ووطنيا مما انعكس سلبا على نزاهة هذه الانتخابات المزورة.

من وراء الستار يجري الإعداد على أكثر من مستوى لإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي ينص عليها البرتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. الموضوع يثير خلافا بين الحقوقيين حول استقلالية هذه الهيئة، إذ في الوقت الذي يريد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مدعوما بأكثر من منظمة حقوقية، أن تكون الهيئة تابعة له، تعارض ذلك جمعيات حقوقية أخرى. في هذا الحوار مع الحقوقي الحبيب بلكوش، محاولة لاستكناه الأبعاد والرهانات وراء إحداث هذه المؤسسة، التي يلزم البرتوكول أن تكون جاهزة خلال سنة فقط من تاريخ المصادقة عليه، وهي الفترة التي ستنتهي في نونبر المقبل.

الناشط الحقوقي تساءل: هل يمكن اعتبار الأوضاع الحقوقية بالمغرب أسوأ من السودان ومصر والجزائر والعراق؟

بلكوش: القلق المعبر عنه رسميا من تقارير «أمنيستي» له ما يبرره

16/5

الحبيب بلكوش

حاوره
إسماعيل حمودي

◗ المغرب ملزم وفق البرتوكول الاختياري بإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب قبل نونبر 2015، هل تتوقع حدوث ذلك قبل هذا التاريخ؟

✧ **أعتقد أن المغرب مدعو لإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب أولا كترجمة لالتزاماته الدولية، ولمصداقية انخراطه في هذه الدينامية، ومن جهة ثانية كضمانة إضافية لإرادة صريحة للتقصي في ادعاءات التعذيب من قبل آلية مستقلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها، ووضع الخطط المناسبة للوقاية منها. فبقدر ما هو التزام للدولة ومطلب للحركة الحقوقية، فإنه حاجة أيضا للجواب عما يثيره موضوع التعذيب من انشغال وقلق ومزايدة أحيانا.**

◗ هناك من يطالب بأن تكون هذا الآلية مستقلة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هل هذا هو الخيار الأفضل؟

✧ أرى أن الجدل حول من يمكنه احتضان هذه الآلية يبقى ثانويا، إن تم الاتفاق والحسم في الضوابط والقواعد والإمكانيات المنظمة لها، ومواصفات الساهرين عليها، وهي المقتضيات التي ستضمن الشروط المطلوبة لضمان موضوعية الأداء ومصداقيته، وعدم الانطلاق من مواقف مسبقة جاهزة قد تمس بدور الآلية الوطنية. ومهما كان، فإن هذه الآلية ستحدث من قبل الدولة التي توفر لها إمكانيات وشروط العمل الضرورية لأداء مهامها.

وبخصوص احتضانها من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن ذلك قد يكون مفيدا لضمان تكامل الأدوار، ولكن شريطة ألا يمس ذلك بالمبادئ والضوابط المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب كمقومات ضرورية لضمان نجاعة أداء الآلية الوطنية.

وأعتقد أن اليوم الدراسي الأخير، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الموضوع في أبريل 2015، قد أفرز هذا التوافق والتكامل بين طرح احتضان المجلس للآلية مع ضمان شروط الاستقلالية ومطالبة المنظمات الحقوقية بتوفير شروط الأداء الناجع والمستقل لمواجهة هذه الممارسة المشينة والحاطة بالكرامة. هذا هو التحدي الأساسي بالنسبة للجميع: الضحايا والبلد والهيآت الحقوقية والمؤسسات الرسمية.

◗ ثمة من يعوّل على هذه الآلية كثيرا للقطع مع جريمة التعذيب، هل هو أمل ممكن التحقق؟

✧ علينا تجاوز مرحلة الأحكام المطلقة، والانتظارات المثالية، والإعلانات المبدئية كجواب عن تحديات الواقع وإشكاليات الممارسة. لقد علمتنا مسيرة البناء في المغرب وفي جميع التجارب الدولية أننا في مجالات حقوق الإنسان بصدد ورش له مكونات متعددة تشمل القانون والآليات والثقافة والعقليات والقيم والتربية والتكوين والتأهيل لمكونات مجتمعية متعددة... صحيح أنه لا بد من إرادة سياسية وقواعد وضوابط يحتكم إليها الجميع، مؤسسات ومواطنين وهيآت. وهذا ما يمكن بلدان عريقة في الديمقراطية وسيادة القانون واستقلال السلط من التصدي لاستمرار ممارسات ماسة بحقوق الإنسان. وما التقرير الأخير الصادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي بخصوص ممارسة التعذيب من طرف جهاز الاستخبارات الأمريكية (سي آي إي) إلا أحد أمثلة ذلك. إن الأهم هو ألا تكون هذه الممارسة سياسة ممنهجة للدولة، وأن نضع الآليات والقواعد والاستراتيجيات الضرورية لتطوير البنيات والقدرات والإمكانيات، وإحداث آليات التتبع، ووضع برامج تساعد على تملك الثقافة والقيم وتأصيلها في التربة المحلية فكرا وممارسة... لذلك، فإن الإصلاح يتطلب نفسا طويلا ورؤية بعيدة ومواظبة في المرافعة والرصد، ولا مكان للعصا السحرية التي تحل المشاكل في رمشة عين.

ففي إحدى الزيارات الدراسية لدولة السويد رفقة فوجين من القضاة والصحافيين، وضعت السؤال على رئيس مؤسسة وسيط البرلمان (أنبوتسمان) لماذا تتوفر السويد على أزيد من عشر مؤسسات مختصة (امرأة/طفل/أقليات/مثليون/حقوق ثقافية/صحافة/...) في دولة تصنف على رأس الدول الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات؟ فكان رده أن خطر التراجع يظل قائما، لأننا بصدد بشر وقناعات وعقليات، وأن المجتمعات غير منغلقة، وبالتالي لا بد من اليقظة ومرافقة متطلبات حماية المجتمع من التقهقر.

◗ هل تعتقد أن المؤسسات التي تدبر مراكز الاحتجاز مؤهلة أكثر من ذي قبل للتعامل مع هذه الآلية؟

✧ **أعتقد أن العملية ممكنة من الآن كما حصل مع المقرر الخاص بالتعذيب أثناء زيارته لبلادنا، وكذا مجموعة العمل المكلفة بالاعتقال التعسفي بمجلس حقوق الإنسان، ومع لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أكيد أن الممارسة ستتطلب بعض الوقت لصقلها وضمان نجاعة الأداء وتعاون**

محطات

■ 1998-2000، خبير مستشار لدى وزير حقوق الإنسان

■ 2000-2005، مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان

■ 2005-2006 ، مدير لبرنامج الهجرة لدى الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

إشكالية الجهاديين والسلفيين المغاربة

◗ تلقي الأزمة السورية بظلالها على الوضع الحقوقي، وبات المقاتلون العائدون من هذا البلد في تزايد مستمر،ولكن ثمة غياب للنقاش ولو الحقوقي حول الموضوع، لماذا؟

✧ **لا شك أن موضوع المغاربة الملتحقين بداعش يستوجب التفكير العميق وإحداث الآليات اللازمة لذلك من الزاوية الأمنية، ومن زاوية الأسباب والانعكاسات، ومن زاوية الاستراتيجيات المطلوبة للتعامل مع العائدين وذويهم. صحيح أن الأجهزة الأمنية في المغرب بلورت استراتيجية استباقية ناجعة إلى حد كبير بشهادة المنتظم الدولي، إلا أننا في حاجة إلى تفكير أوسع في قضايا جديدة تتطلب تطوير الخبرة لدى الفاعلين المدنيين أيضا، قصد المساهمة في معالجة إشكالات العودة. فلا يمكن لمجتمع بكل مكوناته السياسية والمدنية والإعلامية وغيرها أن يغمض عينيه ويترك المؤسسات الأمنية وحدها في مواجهة ظاهرة لها امتدادات في الحقل المجتمعي والفكري والديني والسياسي والتواصلي. إن تحدي الإرهاب يتطلب من الجميع النظر إلى المشكل كتحد في وجه البناء الديمقراطي وثقافة حقوق الإنسان. إنه لا يسائلنا فقط حين تكون هناك حالات تعذيب، بل يسائلنا أيضا وبالأساس في مواجهة التربة التي ترعاه فكرا وممارسة، وهي نفس التربة المولدة لثقافة الإقصاء، ورفض الاختلاف والتعدد، ومناهضة قيم التسامح والإخاء والسلم، وهي معركة تستدعي إشراك كل الفاعلين، ومنهم المثقفون ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، كما أنها تتطلب بطبيعة الحال سياسات عمومية مندمجة للجواب عن هذا التحدي الذي يسائل الحكومة ومختلف القوى داخل المؤسسة التشريعية وخارجها.**

لقد أبانت الأحداث الإرهابية في كل بلدان العالم أن هذه الجريمة لا يمكن أن تجد لمرتكبيها المبرر مهما كان لونه وإيديولوجيته أو موطن أصحابه أو مرجعيته.

◗ مع بداية الحكومة الحالية، تبلورت لجنة حقوقية وسياسية تسعى إلى حل نهائي لملف السلفية الجهادية، دون أن يتم التوصل إلى أي شيء لحد الآن، في نظرك أين يكمن المشكل؟

✧ **لم أتابع بشكل مدقق هذا الموضوع، إلا أنني أعتقد أن مبادرة من هذا النوع تتطلب تطوير خبرة ومهارات المتدخلين في علاقة بمكوناته وأبعاده، كما تستوجب التفكير المشترك مع مؤسسات الدولة والمعنيين وعائلاتهم، فضلا عن إشراك مختصين من علوم عدة وإحداث آليات مختصة لمعالجته. أما أن نتجاوز ذلك بدون أرضية صلبة وأهداف محددة ومداخل واضحة، فقد يؤدي إلى عكس النتيجة المتوخاة.**

وأظن أن التجربة السابقة، رغم حسن النية والأمل الذي حكمها، قد كان لها سبق إثارة الموضوع، والدعوة إلى تعميق التفكير في معالجته، إلا أنها وصلت بسرعة إلى طريق مسدودة، خاصة بعد التحاق بعض المحاورين بداعش. أما داخل السجون، فربما الأمر يتطلب تفكيرا معمقا حتى لا تصبح السجون مدرسة لتفريخ مزيد من التطرف.

الجميع لإنجاحها. إلا أنه يجب أيضا أن نعي أن جدوى ونجاعة الآلية يتطلب التعاون والحوار وكسب الثقة لمواجهة مثل هذه التحديات. أما أن ينطلق العمل بالمواجهة والصدام، فقد يؤدي ذلك إلى إعاقة اضطلاع هذه الآلية بمهامها، والتي هي جزء من آليات الدولة، وإن بأدوار ومهام من نوع خاص. ولدي قناعة أنه بالإمكان كسب هذا الرهان. ولا يجب أن ننسى أن هذا البناء لا يتم بمعزل عن باقي الإصلاحات، بل هو جزء منها ومكمل لأدوارها، كما يشهد على ذلك مسلسل العدالة الانتقالية وتجريم التعذيب في الدستور والقانون، وإصلاح منظومة التكوين للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ومشاريع إصلاح القوانين ذات الصلة وغيرها...

> التعذيب لم يعد ممارسة ممنهجة في المغرب، وان هناك ادعاءات حول بعض الحالات يجب التقصي بشانها واتخاذ ما يلزم لمواجهتها

في الوقت الذي يجري الحديث عن إحداث هذه الآلية، نشرت منظمة «أمنيستي» تقريرا سلبيا عن التعذيب في المغرب، كيف قرأت التقرير أولا؟

لقد بدأ التوتر منذ اختيار منظمة العفو الدولية سنة 2014، للمغرب ضمن خمس دول لحملة عالمية ضد التعذيب. وأعتقد أن القلق المعبر عنه رسميا له ما يبرره. ذلك أن اختيار بلد ما لحملة دولية يعني أن الأوضاع داخله من التردي ما يتطلب تعبئة الرأي العام العالمي للضغط والإدانة.

فهل يمكن اعتبار المغرب، كبلد اختير من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أسوأ وضعا من بلدان أخرى مثل السودان ومصر والجزائر والعراق وإسرائيل وغيرها؛ علما أن جلها لا يسمح لـ«أمنيستي» بولوجها، فضلا عن أوضاع حقوق الإنسان داخلها من إعدامات وتصفيات وتمييز عنصري...؟ صحيح أن منظمة العفو حاولت توضيح الاختيار من زاوية إيجابية كبلد تتوفر فيه شروط القطع مع هذه الممارسة، ومن ثمة اختياره للدفع في هذا الاتجاه كما أوضح ذلك المدير العام لمكتبها بالرباط الصديق محمد السكتاوي. إلا أن هذا التوضيح لم يكن كافيا بالنسبة للسلطات المغربية، خاصة أن التقرير نفسه لم يتضمن هذه الحيثيات، بل جاءت فقط خلال الندوة الصحافية. وأظن أن ما يجب تأكيده وما يسجله جل الملاحظين دوليا هو أن التعذيب لم يعد ممارسة ممنهجة في المغرب، وأن هناك ادعاءات حول بعض الحالات يجب التقصي بشأنها واتخاذ ما يلزم لمواجهتها.

تقرير الخارجية الأمريكية: جهات نافذة حصلت على تراخيص صيد واستغلال رمال ومقالع في الصحراء

العيون

عبد الحق بلشكرسياسية

بالموازاة مع تقرير الخارجية الأمريكية حول المغرب، صدر تقرير حول حالة حقوق الإنسان في الصحراء، رصد الأوضاع الحقوقية في المنطقة خلال سنة 2014. وفي سياق عرض التقرير لسياسة محاربة الفساد في الصحراء، سجل أن الوضع على هذا المستوى «غير مختلف عن مناطق المغرب»، حيث ليس هناك سوى «عدد قليل من التحقيقات في الممارسات الفاسدة»، في حين لم تسجل ملاحقات قضائية مهمة خلال العام الذي أعد فيه التقرير.

وتوقف التقرير على الخصوص عند ما وصفه بـ»تورط» جهات نافذة في الحصول على تراخيص تفضيلية في مجال الأعمال عن طريق ربط اتصالات مع الحكومة منها تراخيص الصيد أو عقود مربحة في قطاع الرمال والمقالع، هذا علما يقول التقرير أن الدولة والشركات المملوكة لها هم الفاعلون الأساسيون في مجال التشغيل في الإقليم، في حين يسعى المواطنون إلى الحصول على وظائف وتراخيص سيارات الأجرة من خلال ربط الاتصالات بالمسؤولين..

وعلى المستوى الحقوقي، يرى التقرير أن الصحراء تتميز بـ»مخاوف المنظمات الحقوقية من القيود الحكومية على الحريات المدنية والحقوق السياسية، والحد من حرية التعبير والصحافة والتجمع، والاستعمال التعسفي للاعتقال الاحتياطي». وعدا ذلك، يقول التقرير إن «مخاوف حقوق الإنسان في الصحراء هي نفسها تلك الموجودة في المغرب» كله. وأشار التقرير إلى أن مشكل إفلات رجال الأمن في الصحراء من العقاب «لازال متواصلا»، حيث «يبقون في مناصبهم رغم الانتهاكات».

لكن بالمقابل سجل التقرير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بتعويض الضحايا بعرض المساعدة المالية والتكوين المهني والتغطية الصحية، للصحراويين وعائلاتهم الذين عانوا من الاختفاء أو اعتقلوا ما بين 1970 و1980. ولازال فرع المجلس بالعيون يتلقى طلبات جبر الضرر ويدرسها طيلة سنة إعداد هذا التقرير.

كما أورد تقرير الخارجية الأمريكية أن السلطات تنفي أن يكون هناك معتقلون سياسيون، وإنما هناك معتقلون تم سجنهم بسبب تورطهم في أعمال عنف، مثل حالات معتقلي «أكديم ايزيك»، والذين يقول التقرير إن منظمات صحراوية تصنفهم كمعتقلين سياسيين.

http://m.alyaoum24.com/325352.html

الخارجية الأمريكية تنوه بوضع حقوق الإنسان بالصحراء

أضيف في 29 يونيو 2015 الساعة 15:00

الصحراء زووم : متابعة
نوه تقرير الخارجية الأميركية حول المغرب، بالتقدم الحاصل بخصوص وضع حقوق الإنسان في الصحراء، ويتجلى ذلك في إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفرع له في مدينة العيون.
وذكرت المصادر بأن التقرير الأمريكي أشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بتعويض الضحايا بعرض المساعدة المالية والتكوين المهني والتغطية الصحية، للصحراويين وعائلاتهم الذين عانوا من الاختفاء واعتقلوا ما بين 1970 و 1980، ولازال فرع المجلس بالعيون يتلقى طلبات جبر الضرر ويدرسها طيلة سنة إعداد هذا التقرير.

http://saharazoom.com/news1622.html

LA VIE éco

Société

Les anciens bagnes tardent à devenir des lieux de préservation de la mémoire

Le processus de transformation des anciens lieux de disparition forcée et de détention arbitraire, entamé par le CCDH et poursuivi par le CNDH, achoppe sur un problème foncier.

Bientôt dix ans après la remise par l'Instance équité et réconciliation (IER) de son rapport final au Roi Mohammed VI, que devient l'une de ses recommandations bien chères, et très importantes aux yeux de tous ceux qui ont passé leur jeunesse dans des centres de disparition forcée? L'idéal, avait préconisé la commission de vérité marocaine, était de transformer ces centres en lieux de préservation de la mémoire collective en hommage à ceux qui y ont succombé et aux rescapés. *«Dans le cadre du règlement définitif des effets de la disparition forcée,* lit-on dans le rapport final*, l'instance s'est attelée à l'élaboration d'une nouvelle approche pour la sauvegarde de la mémoire, qui propose la reconversion des anciens centres illégaux de séquestration ou de détention en projets productifs et qui préservent la mémoire».*

D'autres pays à l'expérience similaire à celle du Maroc l'ont fait, comme le Chili, l'Argentine ou l'Afrique du Sud. Dans le premier pays, à titre d'exemple, c'est la Villa Grimaldi qui est devenue un symbole de la mémoire collective des Chiliens : après avoir été l'un des principaux centres de torture et d'extermination pendant la dictature militaire, elle a été transformée en un lieu de lutte pour le respect et la défense des droits de l'Homme et la préservation de la mémoire historique du pays. Elle a même été déclarée Monument historique par le Conseil des monuments nationaux du Chili depuis 2004. L'idée de l'IER était cela, transformer un Tazmamart, un Dar Al Mokri ou un Derb Moulay Cherif, à l'instar de la Villa Grimaldi au Chili, en centre de mémoire collective.

Où en est le Conseil consultatif des droits de l'Homme, chargé du suivi de cette recommandation (comme de toutes les autres), dans sa mise en œuvre ? Il faut dire que c'est le CCDH du temps d'Ahmed Herzenni, le prédécesseur du CNDH, qui a commencé le travail d'exploration et recensé d'abord quelques-uns de ces centres de détention comme méritant un traitement spécial vu leur notoriété au plan national. Dont ceux en particulier de Tazmamart, Agdz et Derb Moulay chérif, connus au plan international comme lieux de violations graves des droits de l'Homme. Des ateliers ont été organisés, des propositions faites, et même des appels à projets ont été lancés à l'intention des associations locales des provinces ciblées pour transformer ces lieux en espaces culturels, musées d'histoire, voire en espaces abritant des activités génératrices de revenus pour la population qui vivait à proximité de ces lieux. Le ministère de la culture était aussi dans le coup : en 2010, il avait signé avec le CCDH une convention qui l'engage à participer à l'œuvre de la préservation de la mémoire et à la mise à niveau culturelle des régions concernées par le programme de réparation communautaire, dont la réhabilitation des anciens centres de détention en les transformant en complexes culturels en coordination avec les acteurs locaux. Ce processus a été entamé à partir de 2008, qu'en est-il sept ans après ? En ce qui concerne Tazmamart, Agdz et Derb Moulay chérif, pour ne citer que ceux-là, rien de concret sur le terrain. Les trois bâtisses sont abandonnées à leur sort, et les victimes qui y ont été emprisonnées, du moins les survivants, disent qu'ils ne se *«font plus d'illusion sur leur avenir radieux de préservation de la mémoire que l'IER leur prédisait».*

Tazmamart est le nom du village où le bagne est situé, dans la région d'Errachidia

Négligence préméditée de la part du CNDH, comme certains accusent, ou simple retard dû à des circonstances indépendantes de sa volonté? En tout cas, le CNDH, selon nos sources, semble privilégier le bagne de Tazmamart puisqu'a priori il n'y a pas, dans son cas, de litige foncier avec un quelconque héritier car le site appartient à l'Etat. Pour rappel, Tazmamart est le nom du village où le bagne est situé, dans la région d'Errachidia, au sud-ouest du Maroc. Quelque 58 militaires accusés de participation aux deux coups d'Etat dans le début des années 1970 y ont été incarcérés pendant 18 ans, 30 y mourront après une longue agonie. L'idée de le transformer en centre de mémoire positive collective était partagée par tous les protagonistes. Mais l'on s'inquiète du retard pris dans sa concrétisation *«quand même»*, s'étonne Ahmed Merzouki, l'un des rescapés de ce bagne et auteur du best-seller *Tazmamart, cellule numéro 10,* celle-là même où l'auteur avait passé 18 ans de sa vie. *«Il y a 10 mois, j'étais sur les lieux,* raconte-t-il*, j'ai constaté qu'au lieu d'aménager le site du bagne on était plutôt en train de le dénaturer, et, c'est toute une partie de cette mémoire collective qui disparaît. On a déjà démoli les cellules en 2006, celles qu'on voulait sauvegarder en leur état, avec sur chaque porte le numéro qu'elle portait naguère. Maintenant on est en train de démolir le mur qui protégeait les tombes du cimetière».* Du temps du CCDH, *«l'Association des victimes du bagne de Tazmamart»*(AVIBAT), qui réunissait les rescapés était consultée sur l'avenir de ce bagne, et ses membres ont fait plusieurs propositions lors d'un atelier tenu en décembre 2008 auquel étaient également conviés des acteurs associatifs et des experts nationaux et internationaux. L'une d'elles qui a eu l'approbation des anciennes victimes de ce bagne est de développer dans la région un tourisme rural qui fera connaître la localité et permettra à la population d'exercer une activité génératrice de revenus. L'idée d'un gîte rural a été lancée et approuvée aussi par l'Association de Tazmamart pour la culture et le développement, une ONG créée dans la foulée pour essayer de mettre fin à l'isolement et à la marginalisation dont ont souffert les habitants de cette localité. Côté CNDH, son secrétaire général Mohamed Essebbar estime que le projet de faire de Tazmamart un centre de préservation de la mémoire est en cours. *«Le cimetière va être aménagé,*annonce-t-il*, et des épitaphes vont être érigées sur la tombe de chacun des disparus dans ce bagne. L'idée du gîte rural est retenue. L'architecte qu'on a engagé pour confectionner le plan est au fait de l'histoire des disparus de Tazmamart pour avoir lu toute la littérature concernant ce bagne, et donc il est très impliqué».* Abdelhak Mossaddak, qui suit le dossier au sein du CNDH, ajoute qu'un budget de 6 MDH est mobilisé pour que ce projet voie le jour, sur un site qui s'étend sur 20 ha. C'est le ministère de l'habitat qui a dégagé ce montant en vertu d'un protocole signé avec le CCDH en 2008. Le gîte rural sera construit en dehors du périmètre où se trouvait la prison. *«L'idée est que ce gîte, le jardin qui va y être créé, et les locaux qui seront construits dans les trois bâtiments qui existent déjà sur le site, soient gérés par une association locale partenaire. Le but étant de créer des activités génératrices de revenus pour le bien du village et de sa population»*, estime M. Mossaddak. L'association locale partenaire est celle présidée par Ibrahim Ben Khou, celui-là même qui avait livré son témoignage retentissant sur son village lors des auditions publiques organisées par l'IER à Errachidia en 2005. *«Tazmamart n'est pas uniquement l'histoire d'un bagne,* avait-il expliqué*, mais c'est également le calvaire de tout un village et de ses habitants qui ont été enclavés et assiégés pendant plusieurs décennies».* Quant à l'Association des victimes du bagne de Tazmamart, elle sera, selon M. Mossaddak, elle aussi, conviée à suivre de près la gestion de ce centre de mémoire une fois les travaux de transformation terminés.

Le bagne d'Agdz, une casbah à l'origine, serait réclamé par les héritiers du pacha El Glaoui

C'est en gros le scénario qu'a esquissé le président du CNDH, Driss El Yazami, dans le discours qu'il a fait lire lors du séminaire sur la mémoire et la justice transitionnelle tenu à Rabat le jeudi 11 juin courant. Le conseil est en train, a-t-il annoncé, de résoudre le problème du foncier pour les anciens centres de disparition forcée et de détention arbitraire, pour les transformer en lieux de préservation de la mémoire et en complexes socioculturels et économiques. Et d'annoncer même une date, soit décembre 2015, pour un seul, celui de Tazmamart.

Et les autres ? Aucune indication de la part du CNDH les concernant. Pour le bagne d'Agdz, à quelques encablures de Ouarzazate, il ne sera pas concerné par une quelconque transformation tant que le problème foncier ne sera pas résolu. Le bagne était improvisé à partir de 1976 dans une casbah construite, selon les investigations de l'IER, par le pacha El Glaoui dans les années 40 du siècle dernier. Belle façade, belle architecture de l'extérieur, mais à l'intérieur gisaient des êtres humains coupés du monde pour de longues années. Selon des sources du CNDH, la demeure est privée, et les héritiers, malgré l'abandon de la casbah pendant des décennies, continuent d'en réclamer la propriété. Impossible donc d'y entreprendre quoi que ce soit. Abdennacer Banouhachim, l'un des disparus dans ce trou pendant neuf ans dans les années 70, s'étonne de cette version qu'il trouve abracadabrante. *«C'est bizarre. Pourquoi cette famille n'a-t-elle pas réclamé la propriété de cette bâtisse quand on y était coffrés ? A supposer même que c'était vrai, l'Etat aurait pu l'exproprier pour utilité publique, préserver la mémoire collective passe avant les intérêts privés, pour tout le bien de la communauté»*, a-t-il martelé. Ce terrible centre de détention, rappelons-le, a vu passer quelque 400 disparus entre 1976 et 1984. 32 y ont péri soit de froid, de chaleur, de faim, de torture ou de morsures de serpents et de scorpions. (L'IER, dans son rapport, a estimé à 173 le nombre de personnes décédées en cours de détentions arbitraires et de disparitions forcées entre 1956 et 1999.) Le palais du Pacha El Glaoui servait donc de bagne macabre, mais les rescapés y tiennent beaucoup. Pour eux c'est un lieu de mémoire par excellence qu'il faut transformer en un vrai musée. Ils ont d'ailleurs proposé tout un projet dans ce sens lors de l'un des ateliers organisés en 2008. Quant au centre de détention de Derb Moulay Cherif, à Hay Mohammadi, *«impossible aussi d'y faire quoi que ce soit tant que les habitants qui squattent l'immeuble n'ont pas été délogés»*, tranche M. Essebbar. Un tour du côté de ce commissariat de triste mémoire, fermé depuis le début des années 1990, nous révèle un bâtiment de quatre étages, encore occupés, sauf le rez-de-chaussée qui servait naguère de centre de torture. Seules les araignées y tissaient leur toile en toute impunité. La chambre noire qui a servi de titre au livre-témoignage de l'un des rescapés, y est encore, mais repeinte cette fois-ci à la chaux blanche. L'objectif cher à tous ceux qui y avaient séjourné était de l'ériger en musée de l'histoire du temps moderne. Comme la Villa Grimaldi à Santiago au Chili, soit un lieu de lutte pour le respect et la défense des droits de l'Homme et la préservation de la mémoire historique du pays. Un rêve qui semble pour l'instant difficilement réalisable.

Le Beau livre* qui montre que la vie reprend toujours le dessus

Belle initiative du CNDH que de publier un beau livre sur dix centres de disparition forcée (Kalaât Mgouna, Agdz, Tagounite, Skoura, Dar Bricha, Dar El Mokri, Le Complexe, Derb Moulay Cherif, Le Courbis et Tazmamart). Préfacée par l'historien Mustapha Bouaziz, avec des photos saisissantes, c'est toute l'histoire de ces bagnes qui est racontée. «Beau livre, non pour cacher la laideur des geôles et autres cachots, mais pour montrer que quelle que soit la cruauté humaine, au Maroc et ailleurs, la vie a toujours le dessus», écrit le préfacier.

Tazmamart : Un bout de géhenne au milieu de nulle part

Tazmamart est une icône. A lui seul, le site symbolise l'ensemble des horreurs commises pendant les années de plomb. Il est pour les Marocains une tache noire dans la mémoire collective, au même titre qu'un symbole de résistance. Et pourtant, le village et a fortiori la caserne militaire qui le domine, furent longtemps bannis du lexique géographique et administratif. Nulle carte, topographique ou autres, n'en mentionnait l'existence. Officiellement, Tazmamart n'existait pas (bizarrement, jusqu'au jour d'aujourd'hui, il n'y a aucune indication sur la route entre Gourama et Rich qui indique le site Tazmamart). On peut alors facilement imaginer la rigueur de la marginalisation imposée aux habitants du village. Aucun projet de développement local. Une toute petite école. Un seul maître de classe (le directeur du groupe scolaire ainsi que les inspecteurs d'éducation nationale étaient interdits d'accès au village). Aucun dispensaire. Pas de route goudronnée. Pas de marché local. Interdiction de se procurer des postes de radio performants (encore fallait-il pouvoir en acheter). Pire encore, les tracasseries à chaque sortie du village, et au retour. Interdiction de recevoir des invités. Interdiction de monter sur les hauteurs même pour aller chercher son propre troupeau, ou du bois pour se réchauffer. Interdiction de circuler et de travailler dans les champs la nuit… C'est dire que les habitants du village étaient forcément pauvres et démunis face à une machine répressive infernale. Petite consolation pour ces pauvres gens, simple mais ô combien salutaire, ne serait-ce que du point de vue psychologique : eux au moins étaient libres, juste à côté d'eux, à quelques mètres, gisait un bout d'enfer: une prison en forme de sarcophage grandeur nature n

**Source : «L'enfermement, le partage, lieux de mémoire», beau livre édité par le CNDH et la Croisée des chemins. 2014.*

http://www.lavieeco.com/news/societe/les-anciens-bagnes-tardent-a-devenir-des-lieux-de-preservation-de-la-memoire-34447.html

UE-Maroc: : solide coopération en matière des droits de l'Homme

29 JUIN 2015 0 COMMENTAIRES

L'Union européenne s'est félicitée de sa coopération avec le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme et de la démocratie et ce, dans le cadre des échanges réguliers et du dialogue politique bilatéral consacrés par l'Accord d'association UE-Maroc.

Dans son rapport annuel sur « les droits de l'Homme et la démocratie dans le monde », la haute représentante de l'UE pour les affaires étrangères et la politique de sécurité est claire à ce propos. « Dans le domaine des droits de l'Homme et des réformes démocratiques, des pas importants ont été accomplis par le Maroc depuis l'adoption de la nouvelle Constitution de 2011 ».

La Commission européenne avait, elle aussi, établi ce constat dans son rapport 2014 publié en mars dernier, et portant sur la mise en œuvre du plan d'action de la politique européenne de voisinage (PEV). Le « Maroc a fait des progrès significatifs dans la mise en œuvre du plan d'action de la PEV sur la voie de la consolidation des droits de l'Homme et des libertés fondamentales, surtout par l'adoption d'importants textes réglementaires ».

En ce qui concerne les libertés publiques, particulièrement la liberté de rassemblement, le rapport de l'UE fait observer que les manifestations sont « généralement menées dans une atmosphère paisible qui permet aux participants d'exprimer ouvertement un certain nombre de revendications socio-économiques et politiques ».

Adopté le 22 juin à Luxembourg, en conseil des Affaires étrangères de l'UE, le rapport souligne la volonté de l'ensemble européen d'accompagner le Maroc dans le parachèvement de l'arsenal des lois organiques pour la mise en œuvre du nouveau texte fondamental.

La coopération UE-Maroc dans ce domaine est illustrée par le projet intitulé « protéger et promouvoir les droits de l'homme au Maroc». Etalé sur 24 mois (2015-2017), ce projet est destiné à renforcer les capacités du CNDH, le Conseil National des Droits de l'Homme du Maroc à exercer ses missions de protection et de promotion des droits de l'homme afin de doter le pays d'un dispositif efficient et cohérent en la matière.

http://www.statut-avance.com/1889-ue-maroc-solide-cooperation-en-matiere-de-droits-de-lhomme.html